**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 21 جانفي2020 على الساعة الثانية بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيد مروان بلال: وزارة الدفاع الوطني،
	+ السيد أسماء الشريفي: لجنة قيادة شراكة الحكومة المفتوحة،
	+ السيد رضا عرجون: وزارة النقل،
	+ السيد وليد الفهري : رئاسة الحكومة،
	+ السيدة هيفاء محجوب: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ علي بن حمودة: وزارة النقل،
	+ السيدة سهام بو عزة: التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم،
	+ السيد وسام الهاني، معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
	+ السيدة أسماء صبري: ممثلة برنامج » « PAGOF في تونس،
	+ السيدة هيفاء التواتي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، GIZ،
	+ السيد درة الشواشي: جمعية OXFAM،
	+ السيدة لميس عيسى: منظمة المادة 19،
	+ السيدة سيرين أولاد مرزوق: منظمة المادة 19

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتح السيد خالد السلامي الجلسة، وأشار أن جدول أعمالها يتعلق بعرض نسق التقدم في إنجاز التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020. وفي البداية ذكّر السيد خالد السلامي بمسابقة اعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة **"Hackathon"** بعنوان"**OpenGovDataHack2020**" مبينا أن هذه المسابقة سيتم تنظيمها بالتعاون مع البنك الدولي أيام 24، 25 ،26 جانفي 2020 بمدينة الحمامات قصد تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة من خلال إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة التي تهمّ عدد من القطاعات (النقل والثقافة والتأمين على المرض).

ويتضمن تنفيذ هذه المسابقة قسمين رئيسيين، يتعلق الاول بتطوير حالات إعادة استعمال داخلية للبيانات العمومية المفتوحة (cas d’usage interne)تهدف إلى إيجاد حلول لعدد من الاشكاليات المطروحة بهذه الهياكل بالاعتماد على البيانات المفتوحة. في حين يتمحور القسم الثاني لهذه المسابقة حول تطوير حالات إعادة استعمال خارجية للبيانات العمومية المفتوحة(cas d’usage externe) تتيح للمستخدمين والمبرمجين والمختصين في مجال البيانات تطوير تطبيقات وخدمات مبتكرة موجهة للعموم وتحديدا للمواطن.

ويشارك في هذه المسابقة قرابة 170 مشارك، من مختلف الأعمار، من المبرمجين والطلبة المختصين في مجال البيانات وفي مجال تطوير التطبيقات والخدمات. كما تم التذكير بيوم العمل الذي تم القيام به يوم 17 جانفي 2020 لتقسيم الفرق والتعرف على الأفكار التي يريدون تطويرها والمجالات التي سيعملون عليها ( الثقافة، النقل، التأمين على المرض). وقد تم إلى حد الآن تكوين 29 فريق وإن مجموعات أخرى من الفرق هي بصدد التكوين. إضافة إلى ذلك، فقد تمت الإشارة إلى الندوة الصحفية التي تعقد يوم 22 جانفي 2020 لضمان التغطية الإعلامية والإتصالية حول "**OpenGovDataHack2020**".

 ويندرج تنظيم هذه المسابقة في إطار تنفيذ التعهد الثاني الوارد بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة المتعلّق بتركيز الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل فتح البيانات العمومية وبالتحديد مشروع تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة.

على إثر ذلك، أشارت السيدة أسماء الشريفي إلى التقرير الذي نشره المكتب الدولي للجنة قيادة شراكة الحكومة المفتوحة ويتعلق بالتوجهات الكبرى لشراكة الحكومة المفتوحة بالنسبة للثلاثة سنوات المقبلة مشيرة أنه قد تم إعطاء أولوية التمتع بعدة امتيازات لمجموعة من البلدان التي حققت إصلاحات ونجاحات في المجال وأن تونس لا توجد ضمن قائمة هذه البلدان ذات الأولوية. ولذلك اقترحت السيدة شريفي أن يقع تثمين التجربة التونسية خاصة وأنها قد حققت عدة انجازات في مجال شراكة الحكومة المفتوحة وذلك من خلال توجيه مذكرة في الغرض، تتضمن أهم انجازات وخصائص هذه المبادرة في تونس ويتم من خلالها كّذلك طلب تمتيع تونس بهذا الامتياز كبلد رائد في منطقة شمال إفريقيا في مجال شراكة الحكومة المفتوحة.

وعلى إثر ذلك، تطرق الحاضرون لنسق التقدم في انجاز التعهدات الراجعة لهم بالنظر. وتتلخص تدخلاتهم كالتالي:

**وفي إطار التعهد الأول المتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة،** اقترح السيد خالد السلامي أنه في إطار التعهد الفرعي المتعلق بإحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني عقد اجتماع أو جلسة عمل بين هيئة النفاذ إلى المعلومة ومختلف مكونات المجتمع المدني وعلى إثر ذلك يمكن تكوين لجنة قيادة تعمل في إطار فريق العمل التنسيقي. وبالنسبة للتعهد الفرعي المتعلق بإعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس، اقترح السيد وليد الفهري أن يتم اعتماد التقرير السنوي الذي أصدرته هيئة النفاذ إلى المعلومة وقد أجمع عديد الحاضرين على هذا المقترح.

وفي إطار برنامج PAGOF، ذكّرت السيدة أسماء صبري بالدورة التكوينية حول الحق في النفاذ إلى المعلومة التي سيتم تنظيمها خلال النصف الأول من شهر فيفري لفائدة عدد من الإطارات بقرابة العشرين بلدية، التي تتّسم بمؤشر شفافية منخفض حسب التقرير الذي أصدرته هيئة النفاذ إلى المعلومة. وسينشّط هذه الدورة التكوينية خبير عن منظمة المادة 19. إضافة إلى ذلك، وفي إطار نفس البرنامج، ستعقد جلسة عمل مع الخبير المختص الذي سيقوم بعملية جرد الوثائق والبيانات الإدارية الأكثر طلبا من طرف المواطنين.

**وفي إطار التعهد الثالث المتعلق بتعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية،** أشارت السيدة أسماء صبري إلى الدورتين التكوينيتين التي تم تنظيمهما لفائدة 20 إطارا من المعهد الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وتمحورت هذه الدورات التكوينية حول Langague Phython avancée et scientifique. كما سيتم برمجة دورة تكوينية أخرى تهدف إلى تطبيق المهارات المكتسبة في تطوير بوابة النفاذ إلى المعلومة الجغرافية.

**التعهد الرابع:** ذكّر السيد رضا عرجون بمحتوى هذا التعهد الذي يهدف إلى تصميم وتركيز قاعدة بيانات موحدة لمحطات النقل البري على المستوى الوطني "Référentiel National d’Arrêts" ونشرها في شكل مفتوح. كما أشار أن قرابة 60% أو %70 من شركات النقل المعنية بعملية الجرد قد أنهت مرحلة جرد المحطات وخصائصها. وسيتم العمل خلال المرحلة المقبلة على توحيد المعرفات والتسميات لمحطات النقل المشتركة بين عديد الشركات وسيتم الانتهاء من هذه المرحلة أواخر أفريل 2020. في هذا الإطار، تم الاقتراح على أن يتم العمل على توحيد المعرفات والتسميات على مستوى الشركات الوطنية للنقل التي أنهت عملية الجرد وبعد ذلك يتم العمل على الشركات الجهوية.

 كما تم التذكير بزيارة العمل التي أدّاها وفد عن وزارة النقل إلى فرنسا خلال شهر ديسمبر 2019، حيث تم التعرف على عديد التجارب في مجال البيانات العمومية المفتوحة في قطاع النقل على غرار l’Open Street Maps  وتقنيات أخرى تتعلق باستعمال تقنية l’Open Source . كما تمت الإشارة إلى أن الوزارة بصدد إعداد تقرير حول هذه المهمة.

**بالنسبة للتعهد السادس الخاص بتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية،** أفاد السيد  وسام الهاني أن مجلس أصحاب المصلحة سيجتمع يوم 29 جانفي 2020 وسيتم التفاهم على برنامج العمل. كما بيّن أنه بالنسبة للدراسة المتعلقة بتشخيص منظومة حوكمة قطاعي المحروقات والمناجم، فهي جاهزة وقد تم إعدادها من طرف خبير تونسي في المجال. هذا وقد تم تعيين الممثل عن وزارة المالية بمجلس أصحاب المصلحة.

**وفي إطار التعهد الثامن الخاص بدعم النزاهة في القطاع العمومي ومكافحة الفساد،** ذكّر السيد وليد الفهري بأنه قد تم إصدار الأوامر التطبيقية الخاصة بالقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، وهما الأمر الحكومي عدد 1123 المؤرخ في 09 ديسمبر 2019 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز في مجال التوقي من الفساد وكذلك الأمر الحكومي عدد 1124 المؤرخ في نفس التاريخ والمتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين. بالنسبة للأمر التطبيقي الخاص بالقانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والمتعلق بالنظام القانوني للهديّة، فهو مازال لم يصدر لأن هناك عدة عوائق تعيق إصداره منها القيمة التقديرية للهدية وهو ما يتطلب مزيد التنسيق بين وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية. وفي ما يتعلق بتركيز هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، فقد أشار السيد الفهري أنه يستوجب على مجلس نواب الشعب إعادة فتح باب الترشح لعضوية هذه الهيئة وبعد ذلك المرور إلى مرحلة التصويت لاختيار الأعضاء.

في هذا السياق، اشارت السيدة أسماء الشريفي أنها تشتغل مع فريق عمل على مشروع البرلمان المفتوح وذلك بهدف وضع مرجعية للعمل في هذا المجال وإعداد خطة عمل وذلك بعد أن تمّ إمضاء ميثاق في هذا الشأن مع مجلس نواب الشعب.

**في إطار التعهد الحادي عشر المتعلق بتنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي،**  ذكّرت السيدة سوسن معلى بالزيارات الميدانية التي تم تنظيمها خلال شهر ديسمبر 2019 وبداية جانفي 2020 لفائدة إحدى عشرة بلدية من طرف المجتمع المدني المنخرط في تنفيذ هذا التعهد وذلك بالشراكة مع وحدة الإدارة الالكترونية . كما أشارت إلى الاستشارة العمومية على الخط التي تم فتحها على موقع الاستشارات العمومية لفائدة البلديات المعنية بتنفيذ هذا التعهد وذلك بهدف استقاء آراء ومقترحات المواطنين حول التعهدات التي يرغبون في إدراجها ضمن خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة الخاصّة بالمنطقة البلدية الراجعين لها بالنظر. وقد تم فتح باب المشاركة بهذه الاستشارات من 16 جانفي 2020 إلى غاية 16 فيفري 2020 وقد تمت دعوة البلديات المعنية إلى القيام بمختلف الأنشطة الاتصالية للتعريف بهذه الاستشارات و الأهداف المرجوّة منها ولحث المواطنين على المشاركة بها. في نفس السياق، أشارت السيدة ريم القرناوي إلى أنه سيتم عقد جلسة عمل مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بهدف تعزيز أطر التعاون الفني واللوجستي في تنفيذ التعهد 11 من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. كما سيتم مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تنظيم ورشة عمل لدعم قدرات البلديات في مجال الاتصال المؤسساتي بتاريخ 04 مارس 2020.

**في إطار التعهد الثاني عشر**، وتحديدا التعهد الفرعي الخاص بتطوير خدمة تفاعلية عبر بوابة الدفاع الوطني للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء، أشار السيد مروان بلال أن هذه التطبيقية سيتم وضعها على الخط خلال شهر مارس 2020.

وبذلك اختتمت الجلسة.